ولم يكتف الإسلام بتقرير الميزانية المستقلة للضمان الاجتماعي، بل خصص له جهازاً يشرف على شتى النواحي المتعلقة بها، وفي ظل البساطة التي كانت في صدر الإسلام، فإن هذا الجهاز تمثل في ولي الأمر، والعامل على الزكاة، الذي يقوم بجبايتها وتوزيعها على مستحقيها، أما في ظل الظروف الحديثة فواجب الضمان الاجتماعي أن تخصص له الدولة جهازاً يتناسب مع تعقيدات العصر الذي نعيشه، لاسيما بعد أن استحدثت صنوفاً حديدة من الأموال لم تكن موجودة في عهد الرسول ﷺ.

ثانيا: مبدأ التوازن الاجتماعي

المبدأ الثاني الذي يكمل الصورة الإسلامية للعدالة الاجتماعية هو مبدأ التوازن الاجتماعي، ويعني هذا المبدأ تحقيق توزيع عادل للدخل والثروة، وتضييق الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

فالتوازن الاجتماعي يجعل الناس متقاربين في المستويات الاقتصادية، وإن تفاوت الدخل بينهم[1]. فيكونوا بذلك نسيجاً واحداً، لا ينفصل الأغنياء عنه[2].

وفي هذا يقول د. زين العابدين ناصر «غنى عن البيان أن الناس جميعاً من حقهم أن يتمتعوا بنفس تلك الحاجات الأساسية بصرف النظر عن لونهم وعقيدتهم وظروف نشأتهم، كما أن انعدام المساواة بين الأفراد من شأنه حدوث الاضطرابات والتوتر داخل المجتمع»[3].

ومن هذا المنطلق أقر الإسلام ـ لتحقيق التوازن الاجتماعي ـ مبدأ المساواة التامة في مجال الضروريات التي تلزم لكل إنسان لكي يمكن استمراره في الحياة من

---

(١) د. رفاع خليل القطان، مرجع سابق، ص١٤١.

(٢) د. يوسف إبراهيم، النظام الاقتصادي الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٤٣-٢٤٤.

(٣) د. زين العابدين ناصر، المفاهيم الاقتصادية لحقوق الإنسان، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، القاهرة ٢٠٠٣، ص٢٢.

مأكل وملبس ومسكن ضروري ـ وغيرها، كما يقر الإسلام أيضاً المساواة التامة في الاستفادة بموارد الثروة العامة التي لا يجوز تملكها للأفراد ملكية فردية، مثل (الماء ـ الكلأ ـ النار ـ المعادن)، وكذلك كافة الأموال والمرافق العامة التي تمتلكها الدولة ملكية عامة.

وفي نفس الوقت يجيز الإسلام التفاوت في الدخول والثروات. ولكن في حدود ألا يكون تفاوتاً حاداً أو جامحاً تنتفي فيه أو تكاد تنتفي المساواة في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع الواحد، مما يترتب عليه استئثار فئة قليلة بأغلب الدخل القومي فيه، مقابل حصول نسبة كبيرة من الأفراد على النصيب القليل الباقي من الدخل ويستتبع ذلك استطاعة أصحاب الدخول العالية الحصول على السلع والخدمات كماً ونوعاً لإشباع حاجاتهم، والعكس بالنسبة لأصحاب الدخول المنخفضة كذلك لا يعني التفاوت البسيط التساوي الحاد الذي ينعدم معه التفاوت نهائياً.

ومن ثم يمكن القول: إن الإسلام يتبنى سياسة وسطاً تسمح بدرجة من التفاوت، وسطي بين درجة التفاوت الحاد، ودرجة التساوي الحاد بين فئات المجتمع الواحد، ويرجع التفاوت المنضبط بين الناس في ملكية الثروات لمصلحتهم، لاختبارهم، ثم لتحفيزهم على العمل، وهو تفاوت محسوب بضوابط ثلاثة هي: كفاية الرزق لجميع البشر، وكفالته لكل واحد منهم، ثم أخيراً مرونته التي تسمح لكل واحد منهم الارتقاء في السلم الاجتماعي[1].

وبناءً على ما سبق نستطيع القول: إن أساس تحقيق التوازن الاجتماعي هو إقامة الاقتصاد العادل. وفي ظل الاقتصاد العادل يستطيع كل فرد الحصول على

---

(١) د. خلاف عبد الجابر، مرجع سابق، ص٨٢ وما بعدها.

نصيب عادل من الدخل القومي، يتناسب مع جهده الذي يبذله أولاً، ثم مع حاجته ثانياً، ثم مستوى الدخل القومي ثالثاً.

والاقتصاد العادل أساس الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والقاعدة الواسعة للاستثمار المطمئن والتخطيط البعيد المدى وبدون هذه الأساسيات لا يمكن أن تتطور الشعوب ولا أن يقوم العمران وإن كانت مصادر الثروة موجودة على أكبر أشكالها[1].

وقد سلك الرسول ﷺ ومن بعده الخلفاء الراشدون أسلوباً عملياً وعادلاً لتحقيق التوازن، عن طريق خلق رؤوس أموال إنتاجية جديدة، وإيجاد مجالات للعمل توجه إليها طاقات وإمكانيات المجتمع وتحقق لهم غاياتهم في التملك بعيداً عن سلب المالكين ملكيتهم كما حدث في بعض الأنظمة، وبدلاً من التطلع لما في أيدي الأغنياء، والتي تمثلت في الآتي[2]:

١- دعا الناس إلى إحياء الموات والتسابق إلى ذلك.

٢- رفع يد المحتجر عن المورد الإنتاجي إذا مضت عليه ثلاث سنين ولم يعمره حتى يُتيح الفرصة لمن هو أقدر منه على تحقيق العمارة والإحياء.

٣- دعا صاحب رأس المال الإنتاجي أن يحافظ عليه فلا يبدده بقوله ﷺ: «من باع داراً أو عقاراً فلم يجعل ثمنه في مثله لا يبارك فيه»[3].

وعليه فإن الأسلوب الإسلامي في تحقيق التوازن بين الأفراد يعتمد على إيجاد ملكيات لمن لا يملكون، أما أسلوب نزع الملكيات بغير حق فإنه يؤدي إلى توزيع للفقر بين جميع أفراد المجتمع في النهاية.

---

(١) رياض صالح عودة، مرجع سابق، ص٧.

(٢) د. يوسف إبراهيم، النظام الاقتصادي الإسلامي، مرجع سابق، ص٢٤٨ - ٢٤٩.

(٣) سنن ابن ماجة، ج٢، ص٨٣٢، حديث٢٤٩١.

وعدالة التوزيع لا تكون فقط عند بداية التوزيع، ولكن لولي الأمر المسلم (رئيس الدولة) أن يقوم بإعادة التوزيع إذا حدث خلل اجتماعي وبدأت تظهر تناقضات حادة في المجتمع وقد تقرر هذا المبدأ في صدر الإسلام في سابقة تاريخية على يد الرسول ﷺ ثم أيدها القرآن الكريم. وذلك عندما قسم الرسول ﷺ أموال بني النضير على المهاجرين خاصة عدا رجلين فقيرين من الأنصار تنطبق عليهم الحكمة التي أوصت بتخصيص هذا الفيء للمهاجرين.

وواضح أن سبب هذا الإجراء الذي اتخذه الرسول الكريم ﷺ، وعدل بموجبه نظام التوزيع وهو إجراء يحمل مبدأ هاماً، هو افتقاد المجتمع الإسلامي في ذلك الوقت التوازن في الثروة والدخل فجاء هذا الإجراء كعلاج أملته أحوال المسلمين وظروفهم في بداية عهدهم بالمدينة، وفي هذا الإجراء تحقيق للتوازن الاجتماعي[1].

وفي هذه الواقعة يقول القرآن الكريم: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر:٧]

وفي هذا الإطار يحرص الإسلام على محاربة تركز الثروة في يد فئة أو فئات معينة[2].

وإعمال هذا المبدأ يحد من التفاوت الصارخ بين الناس في الدخول والثروات، والتفاوت يؤدي إلى تبديد الموارد والسرف والطغيان[3]. لقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق:٦-٧].

---

(١) د. علي عبد الرسول، مرجع سابق، ص١٦٨.

(٢) خالد إبراهيم عربي، مرجع سابق، ص١٠٤.

(٣) د. رفيق يونس المصري، مرجع سابق، ص٢٢١.

وفي حديث رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلَبُهُ»[1]. ومع ذلك كان عمر إذا رأى السلب يبلغ مالاً كثيراً خَمَسَهُ أي أخذ خُمُسَهُ لبيت المال، وعامله معاملة الغنيمة.

كما أن اهتمام الإسلام بعدالة التوزيع لا يقتصر على أبناء الجيل الواحد فحسب؛ بل يمتد إلى عدالة التوزيع بين الأجيال. حيث رفض عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ توزيع أراضي العراق على الفاتحين، وقال: فما يسد به الثغور وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد[2].

❖ مقصد الشارع في حرية تداول الأموال

نهى الشرع عن أن تكون الأموال متداولة بين فئة قليلة من الناس، وإنما يكون تداول المال بين الناس جميعاً متحركا في شكل استثمار واستهلاك، وتوزيع للدخول والثروات، وتبادل السلع والخدمات، وتبادل النقود والأوراق المالية، وكذلك حرية تداول عناصر الإنتاج (المال والعمل) وبحيث يظل المال متداولاً بين الأغنياء والفقراء، وليس على مستوى الجيل الواحد، وإنما عبر الأجيال المختلفة.

ولتحقيق هذه المقاصد، شرعت العديد من الوسائل التي تنظم عملية التداول، ومنها الزكاة التي تؤخذ من الأغنياء فتعطى للفقراء، والصدقة الجارية (الوقف)، والميراث الذي يعمل على تفتيت الثروة ببطء، والوصية وتوجيه المدخرات للاستثمار، تحريم اكتناز وحبس الأموال، وإباحة البيع، وتحريم الربا، والاحتكار، وغيرها من الوسائل التي تعيق حرية تداول الأموال، وتمنع العدل، وتحسر الظلم[3].

---

(1) صحيح البخاري، ج٢، ص١٦٢، حديث ٣١٤٢.

(2) د. رفيق يونس المصري، مرجع سابق، ص٢٥٢.

(3) د. عبد السلام العبادي وسرقي كسبه، إصلاح النظام الاقتصادي العالمي كمدخل للسلام والاستقرار العالمي، المؤتمر الثاني للسلام العالمي - جاكرتا إندونيسيا - أغسطس ٢٠٠٨ م، ص٩.

وعلى هذا نجد إن مبدأ العدالة في الإسلام يدخل في كل جزء من أجزاء العمليات الاقتصادية من نشوء الفكرة إلى وسائل وطرق التطبيق ومراقبة النتائج[1].

وبصفة أساسية يبقى الحق للدولة في أن تتدخل لتحقيق هذا التوازن كلما اختل، ليس على مستوى المسلمين فقط، بل لكل من يعيش في ديار الإسلام.

وبذلك يمكن أن ننتهي إلى القول بأن الإسلام يستهدف أن يتوازن جميع أفراده، في مستوى المعيشة لا في مستوى الدخل، والتوازن في مستوى المعيشة معناه: أن يكون المال موجوداً لدى أفراد المجتمع، ومتداولاً بينهم إلى درجة تُتيح أن يَحيَا جميع الأفراد في مستوى واحد من المعيشة مع الاحتفاظ بدرجات داخل هذا المستوى الواحد تتفاوت بموجبها المعيشة، ولكن هذا التفاوت هو تفاوت في الدرجة وليس تناقضاً كلياً في المستوى.

والإسلام بحكم طبيعة تكوينه يستطيع أن يحقق ذلك بسهولة؛ فهو يضغط المعيشة من أعلى بتحريم الإسراف، ويُنَمّي المستوى من أسفل بالارتفاع بالأفراد الذين يحيون قواماً منخفضاً من المعيشة إلى مستوى أرفع.

وإجمالاً يمكننا القول إن أهداف العدالة الاقتصادية الاجتماعية والتوزيع العادل للدخل والثروة ينظر إليها بالإجماع على أنها أجزاء من الفلسفة الأخلاقية للإسلام لا يمكن تجاوزها، وأنها تقوم على التزام ثابت تجاه الأخوة الإنسانية.

والحقيقة أن هناك تركيزاً كبيراً على العدالة والأخوة في القرآن والسنة، بحيث لا يمكن تصور مجتمع مسلم مثالي، ليس لهذين المبدأين فيه وجود.

فهما إلى حد كبير وجهان لحقيقة واحدة، وبالمقابل لا يمكن تحقيقهما دون

---

(١) رياض صالح عودة، مرجع سابق، ص١٥-١٦.

توزيع عادل للدخل والثروة، وبذلك اندمجت هذه الأهداف في جميع التعاليم الإسلامية، حتى صار تحقيقها التزاماً روحيا من التزامات المجتمع المسلم.

ولضمان تحقيق هذا المبدأ في الإسلام نجد أن العقيدة الإسلامية تتضمن عدداً من الإجراءات التي لا تسمح بأي توزيع جائر، ولتقليل الفروق، وذلك من خلال الزكاة، وطرق أخرى عديدة لتوزيع الدخل توزيعاً إنسانياً متمشياً مع مبدأ العدالة الاجتماعية[1].

---

(١) محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، ص٤٩ وما بعدها